

النزاع في المَجَمَّعات السورية واستضعاف اللاجئين الفلسطينيين

غافن ديفيد وايت

في سوريا، يجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم منجرفين مجدداً في دائرة النزاع والتهجير التي تُفاقم استضعافهم وتعظم أهمية البحث عن حلول دائمة.

قبل اندلاع النزاع، كانت سوريا توفر للاجئين الفلسطينيين عموماً أفضل أوضاع الجوء مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط. وطالما تمتع الفلسطينيون بالحرية نسبياً بما في ذلك التمتع بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة. ومع ذلك، تعكس مؤشرات التنمية هشاشة اجتماعية واقتصادية بالنظر إلى كثافة السكان الكبيرة في سوريا.

اللاجئون الفلسطينيون المهجرون.

ومن بين ١٢ مخيماً عتيقاً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين تدعمهم هيئة الأونروا (هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، دخلت سبعة مخيمات، كانت قائمة في قلب العاصمة دمشق وحولها في الجنوب وفي شمال حلب، دائرة النزاع. فقد تأذى على نحو مباشر الغالبية العظمى من نحو ٥٢٩٠٠٠ لاجئ فلسطيني من المسجلين في الدولة جراء العنف المنتشر في البلاد. ونتج عن الاشتباكات المسلحة واستخدام الأسلحة الثقيلة داخل تلك المخيمات وحولها عن أضرار بالغة في المنازل والمدارس ومراكز الرعاية الصحية والبنية التحتية الإدارية ولقي كثير من اللاجئين الفلسطينيين وثمانية من موظفي الأونروا حتفهم.



وكالة الأمم المتحدة للهجرة وتعمل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

وفي إطار استجابة الأونروا، تقدم الهيئة المساعدات المالية والغذائية وغير الغذائية والماء وخدمات الإصحاح والخدمات الصحية والتعليمية الطارئة والمأوى والحماية للاجئين الفلسطينيين، وآليات السلامة والأمن لموظفي الأونروا، وأعمال التصليحات في حالات الطوارئ للبنية التحتية القائمة. وسعيًا لضمان استمرار تعليم ٦٧٠٠٠ طالب من المقيدون في نظام مدارس الأونروا في سوريا، خصصت الهيئة مناطق تعليمية بديلة وآمنة لهذا الغرض، منها: الاستخدام المؤقت للمدارس الحكومية في مدة دراسية ثانية عقب انتهاء اليوم الدراسي

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣

دمشق الذين بلغ عددهم نحو ١٦٠٠٠٠ لاجئ، فقد تضاءل عددهم إلى ٣٠٠٠٠ لاجئ فقط عقب التهجير الجماعي في ديسمبر/كانون الأول لعام ٢٠١٣.

وهكذا، صار نحو ٢٣٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني حالياً نازحين داخل سوريا. ومن بينهم قرابة ١٨٠٠٠ لاجئ ذهبوا للعيش في مخيم آخر من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأكثر أمناً حتى وقتنا الحالي. ولكن في تلك المخيمات، مثلما هو الحال في جميع أرجاء العالم، هيئة الأونروا وغيرها من المنظمات الأخرى، مثل: مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، غير قادرة على توفير الأمن الشخصي للاجئين في المخيمات وتعتمد على الدولة (والجهات الفاعلة الأخرى) في ذلك. أما مخيم حمص في قلب سوريا الذي يبلغ عدد قاطنيه الأصليين نحو ٢٢٠٠٠ لاجئ ويضم حالياً ٦٥٠٠ نازح من اللاجئين الفلسطينيين، الذين قدموا من ريف حلب ودمشق وحمص، فسرعان ما وقع فريسة بين ضربي القتال بين الحكومة وقوات المعارضة ما زاد من احتمالية النزوح الجماعي المستقبلي. ومن بين المهجرين خارج الحدود السورية، ٩٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني جاءوا من سوريا وسجلوا أسمائهم لدى هيئة الأونروا في لبنان، وأكثر من ٤٥٠٠٠ لاجئ كانوا يعتمدون بصورة مستمرة على الخدمات الإنسانية التي تقدمها الهيئة. في حين وصل نحو ٨٥٠٠ لاجئ إلى الأردن. أضف إلى ذلك وصول نحو ١٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى غزة عن طريق مصر، بينما هربت أعداد قليلة بعيداً حتى وصلوا إلى ماليزيا وإندونيسيا وتايوان.

أما في الأردن، فقد قلص القرار الحكومي العام الصادر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ بشأن غلق الحدود الأردنية أمام الفلسطينيين الفارين من أحداث العنف في سوريا تدفق وصول اللاجئين إلى ٨٥٠٠ فرد فقط. ويعيش بضعة آلاف من الفلسطينيين حالياً في مجتمعات على المناطق الحدودية في جنوب سوريا التي مازال النزاع يشتعل بها. وتعكس أوضاعهم القانونية المقلقلة هناك ما يواجهونه من صعوبات تتعلق بالإجراءات المدنية، مثل: تسجيل المواليد، والحصول على الخدمات، وعدم قدرتهم على إيجاد عمل، ومجابهة استراتيجيات البقاء مرتفعة الخطورة، والعيش في خطر مستمر جراء احتمالية الترحيل القسري. ولذا فمن حق الفلسطينيين الشعور بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز في تطبيق القانون الدولي بما في ذلك حمايتهم من الترحيل القسري. وعلى صعيد آخر، تستمر الأونروا في إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين للتوسط لدى السلطات بشأن القضايا الفردية ومناشدة الحكومة لمنحهم المعاملة الإنسانية نفسها التي سبق أن منحتها من قبل للاجئين الآخرين والسماح لهم بدخول الأردن دون تمييز.

لجئت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين غادروا سوريا إلى لبنان ليعيشوا في واحد من ١٢ مخيماً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القائمة هناك. وقد أسفر اكتظاظ المخيمات وتهاك بنيتها التحتية وسوء الظروف الصحية بها إلى تحملها والخدمات بها أكثر من طاقتها في حين يظل تمويل الأونروا ضعيف جداً ولا يقوى على دعمها. وهكذا، ينخرط اللاجئون الجدد في منافسة للحصول على مساكن محدودة وغير مناسبة، وهكذا تجد عائلات تصل إلى عشرة أفراد يتشاركون في غرفة واحدة يتراوح إيجارها الشهري ما بين ٢٠٠-٤٠٠ دولار أمريكي. ومع بداية العام الدراسي ٢٠١٣-١٤، التحق ٣٢٢١٣ طالباً من أبناء اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك بالتعليم، وكان من بينهم أكثر من ٥٠٠٠ طالب إضافي جاؤوا من سوريا.

ولذا، يجد اللاجئون الفلسطينيون الجدد أنفسهم غارقين في الصراع ليس مع الفلسطينيين المقيمين هناك أصلاً فحسب على فرص توليد الدخل المحدودة، ولكن مع ٦٧٧٠٠٠ لاجئ

غافن ديفيد وايت g.white@unrwa.org مسؤول العلاقات الخارجية والاتصالات في الأونروا www.unrwa.org. جميع الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لمنظمات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا. أرقام اللاجئين الفلسطينيين الواردة في هذه المقالة صحيحة وفقاً لتاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2013.